الفصل الثالث

الاستعمار الايطالى

ليبيا

كانت النوايا الإيطالية مبيته لاحتلال ليبيا منذ أن بسطت فرنسا حمايتها على تونس في عام ١٨٨١ ومنذ أن احتلت إنجلترا مصر في عام ١٨٨٢، إذ كان الايطاليون يعتبرون ليبيا هي نصيبهم من الولايات العثمانية في الشمال الإفريقي. كان من الطبيعي أن تفصح إيطاليا عن هذه النوايا لكل من إنجلترا وفرنسا، وقد حصلت على تأكيد من الحكومة الفرنسية في عام ١٩٠٠ بعدم مد نفوذها صوب طرابلس الغرب في مقابل تعهد إيطاليا بعدم وضع أي عقبة أمام النفوذ الفرنسي في المغرب، وعلى ذلك كان التقارب الفرنسي – الإيطالي هو السمة البارزة في العلاقات بين الدولتين في هذه الفترة لأن فرنسا كانت تحدوها الرغبة في ازالة التوتر القائم بين الدولتين في حالة فرض الحماية الفرنسية على تونس، وقد أعقب ذلك توقيع الطرفين على اتفاقية سرية في ١٠ بولية ١٩٠٢ تعهدت فيها إيطاليا بالوقوف على الحياد في حالة وقوع حرب فرنسية – ألمانية، في مقابل موافقة فرنسا على ترك الحرية للنشاط الإيطالي في طرابلس الغرب، كذلك كانت إيطاليا حريصة على الحصول على موافقة بريطانيا على الاتجاه الإيطالي نجو ليبيا باعتبارها القوة البحرية الكبرى ومن ثم كان التقارب الإيطالي البريطاني من أسس السياسة الإيطالية الخارجية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقد أثمر هذا التقارب عن إقرار إنجلترا وفرنسا في الوفاق الودي Entente Cordiale الموقع بينهما في عام 1904 بعدم وضع العقبات في طريق النفوذ الإيطالي في ليبيا. ويمثل الوفاق الودي مرحلة مهمة في الاهتمام الإيطالي بليبيا إذ انطلق الإيطاليون في التوسع الاقتصادي في البلاد منذ عام 1904 إلى عام ١٩١١، وهكذا ضمنت إيطاليا موافقة إنجلترا وفرنسا على الخطوة التالية، وقد عجلت بها الأوضاع الداخلية المتدهورة في ليبيا، فقد كان الولاة على درجة بالغة من السوء ويكفي أن نعلم أنه تولى شئون البلاد ثلاثة وثلاثون واليا في الفترة من 1835 إلى 1911 وتعرضت البلاد لأخطار المجاعات بسبب قلة الأمطار، ها وكانت التحصينات العسكرية العثمانية في حالة يرثى لها برغم أن الحكومة العثمانية اهتمت بأمرها بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس على أثر انتشار الشائعات بأن فرنسا لن تكتف بتونس بل ستضم طرابلس أيضا، إلا أن السلطات العثمانية اضطرت إلى سحب جزء كبير من هذه الحامية العسكرية في ١٩١١ لإرساله إلى اليمن لمواجهة الاضطرابات التي قامت بها.

وبرغم ثورة الجانب العثماني فمن الملاحظ أن الحكومة الإيطالية لم تهتم به اعتمادا على التأييد الدولي وعلى ممارسة ولط حليفاتها على العثمانيين القبول الأمر الواقع، وقد اتضح الموقف الدولي بجلاء في الاستجابة لجميع المطالب الإيطالية المدعمة لوجودها في ليبيا وكان أولها ذلك الاتفاق السري الذي تم

بين حكومتي فرنسا وإيطاليا في شهر نوفمبر ١٩١١، والذي قضى بقيام السلطات الفرنسية ومراقبة الحدود التونسية الليبية لمنع عبور المتطوعين التونسيين إلى ليبيا للمشاركة في أعمال المقاومة، حيث كان للتونسيين قصب السبق في مجال التطوع للدفاع عن ليبيا. فقد كانت الفظائع التي ارتكبها الإيطاليون في ليبيا أصحاب الحامية العثمانية منها من العوامل التي أثارت العرب ومن ثم تقرر فتح باب التطوع لمساعدة أهإلى البلاد لمواجهة المحتل، وقد وقف العثمانيون وراء المقاومة العربية في ليبيا وتطوع بعض الضباط الأتراك مثل أنور باشا ومصطفي كمال أتاتورك فيما بعد وعزيز المصري في المقاومة وتعاونوا مع البدو في الصحراء الغربية الذين انتظموا تحت لواء الضباط العثمانيين وعلموهم استخدام السلاح وتم تدريبهم على حرب العصابات لقطع الطرق على الايطاليين في ألف دواخل ليبيا. وقد بلغ عدد المتطوعين العرب من مصر وتونس وسوريا وبيروت 16 ألفا في شهر ديسمبر ١٩١١.

ومن جديد يدعم الوجود الإيطالي في ليبيا باتفاق الحكومتين الفرنسية والإيطالية على عدم إفشاء سر اتفاقية ١٩٠٢ السابق ذكرها – إلى السلطات العثمانية، وللتأكيد على ذلك أرسلت فرنسا تعليمات إلى Bompard سفيرها في القسطنطينية بتكذيب أي معلومات قد تصل إلى العثمانيين بهذا الخصوص وأوضحت له أن الحكومة الفرنسية ستدعم موقفه. وقد سبق لفرنسا أن قامت به بتكذيب الإشاعات التي وصلت إلى العثمانيين في عام ١٩٠٢ بخصوص هذه الاتفاقية حينما حاول السفير العثماني في روما الاستفسار من زميله الفرنسي، ورغبة في إزالة مخاوف العثمانيين وعدت الحكومة الفرنسية بأنها ستطالب إيطاليا بعدم تغيير الأوضاع السياسية في البحر المتوسط، ثم حاولت الصحف الإيطالية ازالة هذا التوتر بإصدار عدة مقالات تتناول الصداقة الإيطالية العثمانية وأعقب ذلك ذهاب وفد إيطالي إلى القسطنطينية لتقديم هدية من الملك فيكتور عمانويل إلى السلطان عبد الحميد الثاني في نفس سنة. وواصلت فرنسا السير في طريق الدعم الإيطالي في ليبيا في موقف جديد؛ فحينما اقترح سعيد باشا الصدر الأعظم عقد مؤتمر دولي لمناقشة قضية الاحتلال الإيطالي واقترح حضور الدول الموقعة على معاهدة برلين ١٨٧٨ والضامنة لسيادة الدولة العثمانية، سارعت الحكومة الفرنسية بوضع العراقيل في طريق تنفيذ هذا من الاقتراح ومنع انعقاد مثل هذا المؤتمر بعد أن نما إلى علمها أن هدف العثمانيين منه هو استخدامه كوسيلة للضغط على الحكومة الإيطالية للتخلي عن طرابلس وبني غازي وليس كما أشاع البعض من أن العثمانيين سيطالبون بتعويضات مالية لقاء الأضرار التي لحقت بهم في ليبيا. وقد سارع Bompard سفير فرنسا في القسطنطينية بعقد عدة اجتماعات مع سعيد باشا لتحديد الهدف الأساسي من هذا المؤتمر بدقة. وكانت الحكومة الفرنسية قد ناقشت الايطاليين في هذا الموضوع ورحبوا بعقد مؤتمر دولي ولكن على أساس قبول العثمانيين بتعويض مإلى يصل إلى 50 مليون فرنك، نظير التنازل عن طرابلس وبني غازي، وحاولت فرنسا اقناع العثمانيين بهذه الفكرة ولكن سعيد باشا رفضها فكانت النصيحة الفرنسية بالعدول عن التفكير في عقد المؤتمر الدولي، وبذلك تكون فرنسا قد نجحت في منع العثمانيين من استخدام أي وسيلة

ضغط على الجانب الإيطالي لإتاحة الفرصة لإتمام المخطط الايطالي.

وقد استجاب الحلفاء لنداء إيطاليا وتشاوروا مع سان جلىانو وزير الخارجية في أمر السلام ووضع لهم تصورا لمعاهدة سلام تقوم على اعتراف الدولة العثمانية بضم طرابلس وبني غازي إلى إيطاليا وسحب القوات العثمانية منها في مقابل تساهل ايطإلى في الأمور الدينية واعلان عفو عام عن الأهالي، وقد تولت فرنسا أمر التفاوض مع العثمانيين هذه المرة كوكيلة للدول العظمى واستخدمت أسلوبا يميل إلى التهديد وأبلغت الحكومة العثمانية بأنها إذا لم تسارع في عقد معاهدة سلام مع إيطاليا ستواجه بعواقب وخيمة لأن إيطاليا عازمة على ارسال ٨٠ ألف جندي إلى ميادين القتال في ليبيا على وجه السرعة ومن الأجدى السلطان العثماني أن يسلم بأن طرابلس وبني غازي فقدت إلى الأبد، وعرضت فرنسا استعدادها لإيجاد صيغة ضمان دولي لعدم نكث إيطاليا لوعودها ولضمان تنفيذ بنود معاهدة السلام، وقد باءت المساعي الفرنسية بالفشل ورفض السلطان شروط إيطاليا وصم على استرداد طرابلس وبني غازي وعدم عقد أي صلح إلا في حالة جلاء الايطاليين عن البلاد وقد دعم موقفه هذا المجاهدين داخل ليبيا الذين رفضوا عقد أي صلح مع المحتل وعبروا عن ذلك في رسالة السيد أحمد الشريف السنوسي إلى أنور بك والتي حملها عدد كبير من شيوخ السنوسية إلى درنة، كما ارسل الشيخ سليمان الباروني زعيم المقاومة الليبية في طرابلس الغرب رسالة إلى مجلس النواب العثماني يعارض فيها باسمه واسم اخوانه كل صلح مع إيطاليا لا يتضمن جلاء قواتها عن البلاد.

واستطاعت القوات الإيطالية احتلال طرابلس وطبرق ودرنة وبني غازي وخرجت الدولة العمانية من ليبيا وصارت السنوسية هي المسئولة عن الدفاع عن البلاد، والسوسة دعوة إسلامية اصلاحية تدعو الناس إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصحيحة زمن السلف الصالح، وتنسب هذه الدعوة إلى السيد محمد من على الكبير الذي بدأ دعوه في الحجاز حيث أسس زاويته الأولى 1837، ثم غادر الحجاز في 1840 إلى مصر ثم وصل إلى بني غازي، وفي 1843 أنشأ الزوية البيضاء في الجبل الأخر مركزه إلى الجغبوب. وأقام مركزاً كبيراً له ولاتباعه ومريديه، أنشأ فيها مدرسة دينية كبيرة وعند وفاة السنوسي الكبير في 1859 كانت السنوسية قد استقرت في برقة ووادای وطرابلس وخلقه في الدعوة ابنه الأكبر السيد المهدي (1859 –1905)، وقد نقل مركز السنوسية من الجغبوب واحة الكفرة، وفي عهده بلغت السنوسية الذروة في التوسع وكان الخليفة الثاني هو السيد أحمد الشريف (١٩٠٢ – ١٩١٨) وهو ابن شقيق المهدي وهو الذي قاد الليبيين في جهادهم ضد الإيطاليين.

ودارت عدة معارك في برقة بين قوات الاحتلال الإيطالي والليبيين بزعامة السنوسين، ولكن لم يستطع الإيطاليون السيطرة على المناطق الداخلية، وعند اشعال الحرب العالمية الأولى في 1914 انضمت إيطاليا إلى الحلفاء أدى ذلك إلى أن تقم بريطانيا بمنع وصول الامدادات إلى المجاهدين الليبيين

عن طريق مصر مرت حينها، وقام السيد أحمد الشريف بتشجيع من الأتراك والألمان بهدوء على حدود مصر الغربية وعلى الواحات المصرية بالصحراء الغربية، ولكنهم قرروا الانسحاب والعودة من جديد إلى ليبيا بعد أن فشلوا في الدخول إلى مصر، وجرت اتصالات بين السنوسيين والإيطاليين والإنجليز بعد انتهاء الحرب العقد هدنة بين الطرفين وتم ذلك في اتفاقية الرجحة في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٠، وبموجبها قسمت برقة إلى قسمين شمإلى يخضع للسيادة الإيطالية وجنوبي ويضم الجغبوب والكفرة وبعض الواحات الأخرى التي امتد إليها نشاط السنوسيين، ويكون ادارة مستقلة هي (الإمارة السنوسية). وتمتع السيد محمد ادريس بلقب أمير على أن يكون اللقب وراثيا وتكون أجدابية عاصمة الإمارة السنوسية وأن يقوم الأمير بتسريح الوحدات العسكرية التابعة له في خلال ثمانية مشهور أما طرابلس فقد أعلن الزعماء العرب فيها الاستقلال وقيام حكومة وطنية، وفي نوفمبر ١٩٢٠ قرر زعماء طرابلس توحيد الجهاد في برقة وطرابلس توحيد الزعامة في البلاد بانتخاب أمير مسلم يجمع بين السلطتين الدينية والمدنية للوقوف في وجه الإيطاليين صفا واحدا، ووقع الاختيار على السيد محمد ادرىس السنوسي أميرا لطرابلس وبرقة.

وعندما وصل الفاشيون إلى الحكم في إيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢ بدأت مرحلة أخرى من الحرب بين ليبيا وإيطاليا في أكتوبر ١٩٢٢ بدأت مرحلة أخرى من الحرب بين ليبيا وإيطاليا فقد شن الايطاليون حربا برية وجوية وبحرية على موانئ ومدن طرابلس، واضطر الأمير السنوسى للانسحاب إلى مصر تاركا أمر و قيادة حركة الكفاح في برقة للسيد عمر المختار، وسقطت مدن طرابلس الواحدة بعد الأخرى في يد الإيطاليين وأعقب ذلك إعلان الإيطاليين إلغاء جميع الاتفاقات التي سبق أن أقرتها الحكومة الإيطالية مع السنوسيين، وتركز اهتمامهم على منع الإمدادات والنجدات من مصر إلى المجاهدين في برقة. وجرت في بين الإيطاليين والحكومة المصرية رأس الجانب المصري اسماعيل صدقي باشا، وتم الاتفاق في ٢٠ ديسمبر 1925على ترك واحة جغبوب للإيطاليين في مقابل تنازل إيطاليا عن السلوم لمصر. وكان هذا الاتفاق الذي بموجبه أصبحت إيطاليا تبسط نفوذها على مراكز السنوسيين، وشهدت الفترة التالية حتى عام ١٩٢٩ محاولات مستميتة من الايطاليين الاخضاع ليبيا نهائيا لحكمهم واستخدموا وسائل العنف وقامت طائراتهم بضرب الأهالي من الجو. وفي ١٩٣٠ صادرت السلطة الإيطالية جميع الأسلحة التي كانت مع المجاهدين وأنشأت المحاكم العسكرية لمحاكمة كل من يشارك في أي عمل ضد إيطاليا وواصل استخدام وسائل العنف. وفي ١٩٣١ وقع السيد عمر المختار أسيرا في يد الجنود الإيطاليين وأرسل إلى بني غازي حيث أجريت لهم محاكمة صورية حكم عليه بعدها بالإعدام ونفذ فيه في 16 سبتمبر ١٩٣١، به ووضعت إيطاليا نظاما الحكم ليبيا باعتبارها جزءً من الإمبراطورية الايطالية.

وعند إعلان الحرب العالمية الثانية دخلت إيطاليا الحرب ضد الحلفاء ووجد الليبيون المهاجرون إلى مصر الفرصة سانحة لبداية صفحة جديدة من الكفاح في سبيل تحرير بلادهم. وتقدم السيد ادريس السنوسي إلى الحلفاء معلنا استعداده لتقديم العون لهم وتألفت بالقط فرق عربية ليبية من متطوعي برقة

طرابلس وأمدتهم إنجلترا بالذخيرة والمؤن وبعض الضباط، وفي ديسمبر 1942 به خرج الحلفاء ظافرين من موقعة العلمين وطاردوا فلول المحور غربا وثبت أقدام الانجليز في ليبيا وبدأوا في اقامة حكومة مدنية مشتركة مع أبناء البلاد بعد خروج الايطاليين من ليبيا. أقيمت في ليبيا ثلاث ادارات عسكرية؛ فتولت ترام الإدارة العسكرية البريطانية إدارة إقليمي برقة وطرابلس بينما تولت الإدارة العسكرية الفرنسية إدارة اقليم فزان، ظهر الاختلاف واضحة بين الدول المنتصرة في الحرب بشأن مصير ليبيا، فراودت البعض فكرة تقسيم البلاد وكن عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفكرة وفضل وضع البلاد بأقسامها تحت رعاية الأمم المتحدة وفي ٢١ نوفمبر 1945 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تصبح ليبيا الموحدة (برقة وطرابلس وفزان) دولة مستقلة ذات سيادة وأن يعلن هذا الاستقلال في مدة أقصاها عام1951. وقد عينت الأمم المتحدة لجنة على رأسها الدكتور بلت Pelt الهولندي لتهيئة البلاد لمرحلة الاستقلال، وتقرر انشاء مجلس فيدرالي للنواب يتكون من 55 عضوا من طرابلس و15 من برقة و5 من فزان ومجلس الشيوخ من ٢٤ عضوا كل قسم من أقسام البلاد وثمانية شيوخ يعي الملك نصفهم بجانب المجالس المحلية. وكان الأمير ادريس السنوسي قد عاد إلى بلاده في نوفمبر 1943 بعد أن ظل بعيدا في مصر نحو 21 سنة. وفي 1949 أعلن نفسه أميرا على برقة، وفي العام التإلى اجتمعت جمعية تأسيسية لا تمثل أقسام ليبيا الثلاثة وقررت إعلان الأمير ادريس ملكا على المملكة الليبية المتحدة، وقد انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية في عام 1953 أي قبل قبولها في الأمم المتحدة بثلاث سنوات. وفي نفس العام عقدت ليبيا مع بريطانيا معاهدة تحالف تقوم بريطانيا بمقتضاها بإعانة ماليا لمدة عشرين عاما مقابل بعض المزايا الاستراتيجية البرية والبحرية. وكذلك ارتبطت ليبيا بالولايات المتحدة باتفاق مإلى واستراتيجي بمقتضاه احتفظت الولايات المتحدة بمطارها الحربي هوىلس (Wheels) على مسافة بضعة أميال من طرابلس. وقد تعهدت الولايات المتحدة بأن تدفع إلى ليبيا نحو أربعة ملايين دولار سنويا المدة سبع سنوات بجانب ما تقدمه لها من إعانات اقتصادية واجتماعية أخري.

ورغم ذلك واصلت الحركة الوطنية الليبية نضالها ضد هذا الاستقلال الشكلي وضد الاتفاقات المالية والعسكرية التي ربطت ليبيا بالدول الاستعمارية الكبرى. وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 هب الشعب الليبي ضد القواعد العسكرية على أرضه

تصفية الممتلكات الإيطالية في إفريقية

بدأت أثيوبيا منذ عام 1944 بتنظيم جهودها في المطالبة بضم أريتريا إلى أمها أثيوبيا، فتكون في أديس أبابا اتحاد أطلق على نفسه (اتحاد أثيوبيا – أريتريا) وأصدر ج ريدة أسبوعية، كما نظم المظاهرات والاجتماعات في أديس أبابا وفي ٢٩ سبتمبر سنة 1945 نظم مظاهرة طافت بالمفوضيات وقدم رئيس الاتحاد طلبة باسم نصف مليون من سكان أريتريا، بالانضمام إلى أثيوبيا، ثم توجت هذه المجهودات

بمذكرة من وزارة الخارجية الأثيوبية مقدمة إلى مؤتمر وزراء الخارجية في لندن، أملا في النظر بعين الإنصاف إلى مطالب أثيوبيا وهي ضم أريتريا والصومال الإيطالي إليها هذا بينما كانت إيطاليا بعد أن انضمت إلى الحلفاء تأمل الاحتفاظ بمستعمراتها وحجتها في ذلك أنها ما حصلت على هذه المستعمرات إلا بتأييد من البريطانيين كما كان هناك اتجاه ثالث وهو مطالبة السودان بضم أريتريا إلى السودان ويؤيد هذا الاتجاه مسلم و أريتريا ومعظمهم يدين بالولاء للسيد على المرغني، وفي شهر مايو سنة 1949، اجتمعت هيئة الأمم المتحدة للنظر في مسألة المستعمرات الايطالية، وقررت ضم أريتريا إلى أثيوبيا، ورفضت التعديل المصري الذي يقضي بضم الجزء الغربي إلى السودان، أما الصومال الإيطالي، فقد خضع بعد هزيمة إيطاليا وخروجها من أثيوبيا، فضع الأخير لنوع من الادارة البريطانية لفترة استمرت من سنة 1942 – 1950 حتى إذا ألفت هيئة الأمم المتحدة، وضع الصومال ضمن البلاد المتخلفة، فعل تحت وصايتها، فأرسلت إليها لجنة لدراسة الأوضاع فيها، فقررت استمرار الوصاية وترك الإدارة الايطاليين على أن تكون مهمتهم جميعا، قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتمي في سنة1960 وأقيم للإشراف على الادارة هيئة تابعة للأمم المتحدة، مكونة من مصر وكولمبيا والفلبين، تراقب عملية نقل الصومال ، خلال مرحلة الوصاية، وقد نصت اتفاقية الوصاية على السماح لبعثات التبشير من جميع الأديان بحرية الدخول إلى البلاد على قدم المساواة وحرية إقامة أماكن العبادة والمستشفيات، كما أوصت هيئة الأمم، الدول صاحبة الشأن أن تقدم للأهإلى منحة دراسية ليتعلموا في الخارج نظرا لحاجة البلاد لحملة المؤهلات العالية، الذين سوف يقومون بعبء الادارة في العهد القادم.

ومنذ هذا الوقت بدأت الدول الاستعمارية تتصارع من أجل كسب النفوذ هناك، فنشطت كل من إيطاليا وإنجلترا وأمريكا وأثيوبيا تبغي كلها فشل تجربة الوصاية وعدم إعلان الاستقلال، أما إيطاليا فإنها تبغي العودة إلى ما كان لها من مكان مرموق، فكونت من المحاربين القدماء الذين عملوا في ظل القيادة الإيطالية حزبا، بل حزبين يسمى أحدهما الحزب الديمقراطي والآخر حزب المحاربين القدماء، بينما لوحت لهم إنجلترا بفكرة الصومال الكبير الذي يجمع الصومال الإيطالي والإنجليزي والفرنسي في اتحاد واحد، يستطيع مواجهة النفقات المنتظرة، التي لا يستطيع الصومال الإيطالي الفقير، القيام بها منفردة. وأقدمت فعلا في تكوين حزب سياسي ينادي بهذه الفكرة ويكتب إلى الحكومة البريطانية، يطلب مساعدتها على تحقيق هذه الفكرة على أن يكون الصومال الجديد ضمن رابطة الشعوب البريطانية، أما أمريكا، فقد استعانت بأموالها لتصور الصوماليين أنها الوحيدة القادرة على بذل المساعدة التي يحتاجها الصومال. وبدأت فعلا، فقدرت خلال سنة 1954 و1955 و1959 مبلغ 600 ألف دولار من أجل تنفيذ بضعة مشاريع، منها مشروع ري نهر جوبا ومشروع ري نهر شيلي، ومشروع تنمية الثروة الحيوانية وغير ذلك كما أرسلت بعثة للتنقيب عن البترول، عملت جاهدة على رسم خرائط تفصيلية للمناطق التي تنوي العمل بها، أما أثيوبيا، فإنها جارة تطمع في ضم الصومال إلى رقعتها، كما ضمت اريتريا ويمكننا أن

نستشف من هذه الأطماع الأثيوبية، أطماعاً أمريكية تدفعها، فهي توهم الحكومة الأثيوبية أنها جزيرة مسيحية في وسط محيط إسلامي يتربص بها. كما أن أثيوبيا مرتبطة بالسياسة الأمريكية، فهي تذخر بالخبراء الأمريكيين، ومرتبطة بمعاهدة معها، من أجل المساعدة.

وعملت أثيوبيا جاهدة لتخلق لها أنصارا في البلاد، فسعت إلى خلق حزب ينادي بالانضمام، وتكون فعلا حزب شباب الصومال الأحرار، وأخيرا يجب أن لا ننسى أن الصومال بلاد أفريقية إسلامية يتكلم أغلب أهلها العربية، ولذا يقع على الجمهورية العربية المتحدة عبء مساعدتها في الميدان الثقافي والفني، ففي هذه المساعدة نشر الثقافة المصرية، خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة، كما أنها تود أن تلعب دورا أفريقيا يتلخص في النهوض بالشعوب الأفريقية. وإذا كان لا بد لها أن تتعاون مع دولة أخرى في هذا السبيل، فإنها تفضل إيطاليا عن غيرها من الدول الاستعمارية الأخرى. ولكن من المؤسف له أن هذه السياسة لم تجعل لها صدى بين الايطاليين، خصوصا بين أعضاء الحكم الفاشي السابق الذين تعودوا أن ينظروا إلى هذه البلاد مستعمرات تبذل نفسها من أجل ص الح الايطاليين فقط، ومن أجل هذا تنظر، جميع الدول إلى جهود المصريين نظرات كلها شك وتهمها بأنها تحاول بسط نفوذها على بلاد الصومال بينما تصر الجمهورية العربية المتحدة على أن مصلحتها في أن يستقل الصومال كدولة أفريقية شقيقة، خصوصا وقد بدا من أهله الاتجاه الواضح نحو الثقافة العربية، وكان أول ما فعلته الادارة الجديدة أن أطلقت الأهالي حرية تكوين الأحزاب السياسية .

وفي سنة 1959، بدأت التجربة بإنشاء الحكومة الوطنية الأولى، فأجريت الانتخابات من أجل تأليف المجلس التشريعي المكون من سبعين عضوا، عشرة منهم يكونون الأقليات السكانية من العرب والايطاليين والهنود، فاز أغلبية الأصوات حزب وحدة شباب الصومال. فألف الوزارة برئاسة السيد عبد الله عيسى وعين إيطإلى مستشارا لكل وزارة واحتفظت الادارة الإيطالية بسلطتها كاملة في الشئون الحربية والخارجية، ومن الطبيعي أن تكون سلطات هذا المجلس محدودة، إذ لا يملك حق الثقة بالوزارة، كما لا يملك حق التقدم باقتراح قوانين إلا بعد موافقة الحاكم العام الذي يملك حق الاعتراض على القانون بعد أن يقره المجلس، وأخذت الوزارة في تنفيذ برنامج برمي إلى صوملة الإدارة أي ملء المناصب المهمة بالصوماليين.